منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

World Health Organization
REGIONAL OFFICE FOR THE Eastern Mediterranean

Organisation mondiale de la Santé
BUREAU RÉGIONAL DE LA Méditerranée orientale

اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط
الدورة الثامنة والستون
البند 4 (أ) من جدول الأعمال المؤقت

EM/RC68/9
ش م/ل إ 9/68
أيلول/سبتمبر 2021

نسخة اللجان الإقليمية
الأصل: بالإنكليزية

تقرير اجتماع الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام

منظمة الصحة العالمية

الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بالتمويل المستدام
٢٣-٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠٢١

٩ تموز/ يوليو ٢٠٢١
EB/WGSF/3/3

تقرير اجتماع الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام

١- عقد الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام اجتماعه الثالث افتراضياً في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠٢١ برئاسة السيد بيورن كوميل من ألمانيا ونواب الرئيس التالية أسماؤهم: السيد إدريسو ياكوبو من غانا، والسيد راؤول فارغاس خواريز من المكسيك، والسيدة منى مخاريك حجي من تونس، والسيدة موتيا حسن من إندونيسيا، والسيدة برونوين فييلد من أستراليا. وحضرت الاجتماع ٨٢ دولة عضواً ومنظمة واحدة من منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

٢- واستهل الفريق العامل عمله بعرض قدَّمه رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (لجنة الخبراء)، الذي شدّد على الحاجة الملحة إلى معالجة مسألة تمويل المنظمة. وذُكّر الفريق العامل بتوصيات الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجائحة (الفريق المستقل)، التي قضت بتحقيق استقلال المنظمة من الناحية المالية بالاستفادة من موارد غير مخصصة تماماً وزيادة الاشتراكات المقدّرة للدول الأعضاء إلى ثلثي مبلغ ميزانية البرامج الأساسية للمنظمة والاضطلاع بعملية تجديد منسقة فيما يخص ما تبقى من قطاعات الميزانية.

٣- وعرض رئيس لجنة الخبراء سيناريوهين عمليين لإثبات توصيات الفريق المستقل في الممارسة العملية، وذلك إما عن طريق اتباع نهج سريع (يحقق الغاية المنشودة في الثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣) أو باتباع آخر بطيء (يحقق الغاية المنشودة في الثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧). وجرى التشديد على الفوائد التي تجنيها كل دولة عضو من إصلاح عملية تمويل المنظمة، بما يشمل مواءمة الموارد والميزانية البرمجية؛ وتحسين نوعية أداء المنظمة؛ وحماية المنظمة من التأثيرات غير المبررة؛ وزيادة الكفاءة بشكل كبير. ودُعي الفريق العامل إلى النظر في الاقتراح المقدم والسيناريوهين المقدمين.

٤- ومن ثم بيَّن رئيس أمانة الفريق المستقل بالتفصيل التوصيات المقدمة من هذا الفريق. وعُرضت التحديات الرئيسية التي تواجهها المنظمة بسبب نموذج التمويل المطبق فيها حالياً، بما في ذلك المسائل المتصلة بارتفاع تكاليف المعاملات، وجودة أداء المنظمة، وملاك الموظفين، ونزاهة أعمال المنظمة واستقلاليتها. كما جرى تبادل أفكار بشأن المبادئ التوجيهية المحتمل وضعها، بما يشمل ما يتعلق منها بتولي الأجهزة الرئاسية المسؤولية عن الاستراتيجية المنتهجة والأولويات البرمجية وشؤون التمويل؛ وإدلاء الدول الأعضاء جميعها بصوت واحد على قدم المساواة؛ والنزاهة والاستقلالية؛ وتقليل تكاليف المعاملات؛ وتعزيز المساءلة عن النتائج المحققة والموارد المُستفاد منها.

٥- وألقت الدكتورة ماتشيديسو مويتي، مدير المنظمة الإقليمي لأفريقيا، كلمة أمام الفريق العامل، وشدّدت على النتائج التي من شأن التمويل المستدام أن يحققها للبلدان الأفريقية، بما فيها العائدات الإيجابية المجنية من الاستثمار. وستُجنى فوائد كثيرة من زيادة إمكانية توافر الأموال المرنة في الإقليم، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر مباشرةً في قدرة المنظمة على توجيه الجهود في البلدان التي تمسّ فيها حاجتها إليها.

٦- وأُجريت مناقشة زاخرة ركَّزت على المسائل التقنية في أعقاب العروض المقدمة من ممثلي لجنة الخبراء والفريق المستقل ومدير المنظمة الإقليمي لأفريقيا. وأُبرزت الحاجة إلى ضمان الامتثال بالكامل لجدول الأنصبة المقررة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالسيناريوهين المقدمين من رئيس لجنة الخبراء. وأُفيد بأن من شأن زيادة التمويل المستدام أن تقلل "جيوب الفقر" الناجمة مباشرةً عن عدم كفاية التمويل المستدام والإفراط في الاعتماد على المساهمات الطوعية.

٧- وخلال المناقشة، أوضح ممثل الفريق المستقل أن اختيار مقدار الثلثين بوصفه نسبة من الميزانية الأساسية لكي تُموّل من الاشتراكات المقدّرة مبني على مبدأ إجراء إصلاح رئيسي لتمويل المنظمة وعلى المبدأ القائل إن معظم تمويل المنظمة لابد أن يتأتى من الدول الأعضاء. وأبرزت المناقشة ضرورة التمسك بمبدأ تكامل ميزانية المنظمة وتمويلها تمويلاً كاملاً ومستداماً. وشُدّد على أن من شأن زيادة التمويل المستدام أن تفضي إلى تخفيض تكاليف المعاملات وتسهم في تحقيق مكاسب في مجال الكفاءة. وأُشير إلى أن المساءلة والشفافية والوظائف التمكينية مرهونة تماماً بالتمويل المستدام، وأن من شأن أحد العائدات المجنية من الاستثمار أن يتمثل في تعزيز المنظمة ورفع مستوى المساءلة فيها. وأشار الفريق العامل إلى نماذج التجديد الناجحة التي يطبقها تحالف غافي، تحالف اللقاحات، والصندوق العالمي لمكافحة الأيدز والسل والملاريا، ولاحظ أن من شأن نموذج تجديد الموارد المحتمل تطبيقه في المنظمة أن يستند إلى مبادئ المرونة والمساهمات الطوعية التي يمكن التنبؤ بها في أجل يتراوح بين المتوسط والطويل.

٨- وألقى الدكتور مايك رايان، المدير التنفيذي لبرنامج المنظمة للطوارئ الصحية، كلمة أمام الفريق العامل وعرض آليات تمويل البرامج وبعض التحديات المواجهة في تمويلها. ونُوقشت مسألة الاعتماد المتزايد على مساهمات محددة، فضلاً عن الدرجة العليا التي نفذّت بها عمليات الطوارئ بواسطة قطاع البرامج الأساسية، الذي عانى من قيود ناجمة عن انعدام إمداده بتمويل مرن. وعموماً، فقد حال التمويل الحالي لبرنامج المنظمة للطوارئ الصحية دون تحقيق كامل إمكانات البرنامج.

٩- كما ألقت الدكتورة ماريانجيلا باتيستا غالفياو سيمياو، المديرة العامة المساعدة لإدارة الأدوية والمنتجات الصحية في المنظمة، كلمة أمام الفريق العامل، وبيَّنت الفوائد العديدة التي يعود بها التمويل المستدام على إنجاز الأعمال التقنية فيما يتعلق بإتاحة الأدوية والمنتجات الصحية. ومن شأن تحسين التمويل المستدام أن يمكّن الموظفين التقنيين من تركيز اهتمامهم على عملهم التقني والاستفادة على أتمّ وجه من مهاراتهم التقنية العالية التخصّص، لأنه يلزمهم حالياً أن يكرسوا جزءاً كبيراً من وقتهم لجمع الأموال وإدارة مئات الاتفاقات المبرمة مع صغار المانحين. وشُدّد على أن من شأن التمويل المستدام أن يؤيد نزاهة المنظمة وحيادها واستقلاليتها.

١٠- وحوَّل الفريق العامل اتجاه مناقشته إلى المزايا المحتمل جنيها من التمويل المستدام في إطار إيلاء اهتمام خاص لمقترح الفريق المستقل. وتحدثت دول أعضاء عديدة للتأكيد على الفوائد المحتمل جنيها من ذلك، مثل استبقاء الموظفين الموهوبين بفضل توافر أموال يمكن التنبؤ بها؛ وضمان تحقيق توازن أفضل فيما بين البرامج والمكاتب الإقليمية؛ وتجنب التنافس على الأموال بين مختلف إدارات المنظمة ومستوياتها؛ وتمكين الموظفين التقنيين من التركيز على عملهم التقني؛ وتخفيض تكاليف المعاملات التي تتكبدها الدول الأعضاء والأمانة على حد سواء. وعموماً، فقد جرى التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين أعضاء الفريق العامل مؤداه أن من شأن الجميع أن يجني فوائد من زيادة التمويل المستدام.

١١- ووجَّه الفريق العامل اهتمامه إلى التحديات المحتملة والمتوقع مواجهتها في سياق تنفيذ مقترح مثل الذي أوصى به الفريق المستقل. ودُعي الفريق العامل إلى النظر في ما سيلزم الدول الأعضاء من أمور أخرى تقوم بها الأمانة من أجل الاتفاق على إحداث زيادة كبيرة في الاشتراكات المقدّرة بناءً على توصية الفريق المستقل.

وفي هذا الصدد، أشار الفريق العامل إلى ضرورة فهم الكيفية التي ستُوجه بها الأموال المزيدة داخل المنظمة ومدى الوضوح فيما يخص ما سيتعين تمويله بواسطة الاشتراكات المقدّرة مقارنةً بالتمويل الذي توفره عملية تجديد الموارد. وشُدّد على ضرورة دعم مستويات المنظمة كافّة، بما فيها مكاتبها الإقليمية والقطرية، للتركيز على تحقيق النتائج على الصعيد القطري. واقترح بعض أعضاء الفريق العامل أن تُنفّذ الزيادة المحتملة في الاشتراكات المقدّرة بشكل تدريجي، وأبرزوا الحاجة إلى النظر في إحداث تلك الزيادة ضمن سياق الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، والتسليم في الوقت نفسه بأن إطالة أمد الفترة الانتقالية قد تستمر في تعريض تمويل المنظمة بشكل مستدام للخطر. وأشارت بعض الدول الأعضاء إلى أن تحديد الاشتراكات المقدّرة بمقدار ثابت من الناتج المحلي الإجمالي قد لا يكون النهج الأنسب المُتبع في هذا المضمار، ولكنها سلّمت بضرورة تخفيف أي زيادة أخرى بطريقة تجسد الظروف والأولويات الاقتصادية السائدة. وأشارت أيضاً بعض الدول الأعضاء إلى أن زيادة الاشتراكات المقدّرة في عام ٢٠٢٢ في ظل المناقشات الجارية على قدم وساق بشأن الميزانية قد لا تكون مجدية، وأبرزت فوائد المواءمة مع دورات ميزانية المنظمة. كما شُدّد على أن التحديات المواجهة تشمل آليات التمويل المتاحة على المستوى الوطني، فضلاً عن متطلبات الدول الأعضاء في مجال الإبلاغ عن التشريعات المتعلقة بمساهماتها المالية في المنظمة.

١٢- وناقش الفريق العامل ضرورة أن يتناول التقرير النهائي المسائل المتعلقة بالحوكمة التي سيلزم معالجتها، بما يشمل إعادة النظر على نحو واضح في الأولويات التي عفا عليها الزمن ووضع قواعد أكثر صرامة بشأن الميزانية لكي يتسنى إعطاء الأولوية للأنشطة أو إلغاء أولويتها بسهولة أكبر على أساس الحاجة. كما أُشير إلى أنه لابد من تحسين ربط عمليات الميزنة بعمليات الإدارة، وخصوصاً النظر في الآثار المترتبة طوال العمر على تكاليف القرارات والمقررات المتخذة والموافقة عليها قبل اعتمادها، وتوسيع نطاق مداولات لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي.

١٣- وطلب الفريق العامل إبداء المزيد من الوضوح بشأن المهام الأساسية والعناصر الرئيسية التي من شأنها أن تمثل رؤية توافقية بخصوص المهام التي سيلزم التعجيل في تمويلها بشكل مستدام. ويلزم بحث المخاطر المحتملة بشأن توفير السيولة في حال تعذّر السداد على الدول الأعضاء، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمخاطر التي تواجهها الأمانة حالياً فيما يخص توفير السيولة. وأشارت بعض الدول الأعضاء إلى أن من شأن إجراء تقدير للمكاسب المحتمل تحقيقها بالدولارات الأمريكية في مجال الكفاءة والعبر المستخلصة من الجائحة والتدخلات الصحية الأخرى، بما يشمل وضع إطار مساءلة مقترن بمؤشرات أداء رئيسية مناسبة، أن يكون أمراً مفيداً، وخاصةً بالنسبة إلى المناقشات الدائرة مع وزارات غير معنية بمجال الصحة (مثل وزارات المالية) التي سيلزم السعي إلى إشراكها في الفكرة المطروحة بشأن زيادة الاشتراكات المقدّرة. فيما أعربت دول أعضاء أخرى عن انشغالها إزاء عدم وجود حوافز بشأن توفير التمويل في إطار تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٤- وأقرّ الفريق العامل بأن مسألة التمويل المستدام تنطوي على ما هو أكثر من مجرد زيادة الاشتراكات المقدّرة، وأنه ينبغي تقصي خيارات وأفكار مبتكرة أخرى، ومنها توصية الفريق المستقل القاضية بتمويل ثلث الميزانية بواسطة إحدى آليات تجديد الموارد. وأُبرزت الحاجة إلى بيان الميزة النسبية للمنظمة بوضوح مقارنةً بسائر الجهات الفاعلة العالمية في مجال الصحة.

١٥- وأثار بعض أعضاء الفريق العامل تساؤلات بشأن نموذج تجديد الموارد المُحتمل تطبيقه في المنظمة وكيفية تنفيذه في الممارسة العملية. كما تساءلت بعض الدول الأعضاء عن مدى قدرة هذا النموذج على اجتذاب المانحين في ضوء ولاية المنظمة ونطاق عملها الواسع (مقارنةً بتحالف غافي والصندوق العالمي اللذين تكلّل تطبيق هذه النماذج فيهما بالنجاح). ولكن تبين أن هناك توافقاً عاماً في الآراء حول ضرورة مواصلة تقصي نموذج

تجديد الموارد بالاقتران مع زيادة التمويل الأساسي بواسطة الاشتراكات المقدّرة، في إطار الإشارة إلى أنه سيلزم أن تكون عمليات تجديد الموارد مركّزة ومربوطة بالنتائج المحققة.

١٦- وألقت السيدة جين إليسون، المديرة التنفيذية لإدارة العلاقات الخارجية والحوكمة، كلمة أمام الفريق العامل وأكدت التزام الأمانة بالمساءلة والشفافية، اللذين مازالا يمثلان مجالي استثمار رئيسيين في السنوات الأخيرة. ومن أمثلة ذلك إعادة تصميم عملية وضع الميزانية البرمجية بالكامل لكي تكون عملية يُضطلع بها من القاعدة إلى القمة وتركز على المخرجات؛ ووضع إطار نتائج جديد تماماً بالتعاون على نحو وثيق مع الدول الأعضاء؛ والمواظبة على استعراض الإنجازات للمساعدة في بلوغ الغايات. وإضافة إلى ذلك، قدّمت البوابة الإلكترونية المبتكرة للميزانية البرمجية للمنظمة تفاصيل دقيقة مرفقة بمعلومات محدّثة فصلياً عن ميزانية المنظمة، والتقدّم المُحرز في مجالي التمويل والتنفيذ، وعمليات استعراض سنوية مبينة بالتفصيل عن البرامج. ويوجد أيضاً نهج جديد تماماً مُتّبع بشأن تقديم التقارير إلى الأجهزة الرئاسية بالاستفادة من تقارير نتائج معاد تصميمها تشدّد على تحقيق النتائج على الصعيد القطري.

١٧- وعلاوة على ذلك، أُتيح المجال أمام تقييم أداء الأمانة بفضل الاستعانة بسجل قياس الأداء المتوازن المعدّ بالاشتراك مع الدول الأعضاء. ومثّل عرض غايات المليارات الثلاثة مبادرة جديدة أخرى نشأت عن تعليقات الدول الأعضاء بشأن الحاجة إلى تقديم التقارير بطريقة أكثر شمولية. وعموماً، جرى التأكيد على أن المنظمة جادة للغاية في التزامها بتحقيق المساءلة والشفافية، وأنها ستظل منفتحة إزاء فهمها بمزيد من التفصيل للجوانب التي من شأنها أن تحظى بمزيد من التقدير من الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالحوكمة، فإن المنظمة تستمد قوتها من كونها منظمة مؤلفة من الدول الأعضاء ومن كونها المنظمة الأشمل عند النظر إلى المشهد الصحي العالمي بنواحيه كافّة. وعليه، فإن من شأن تعزيز المنظمة أن يعني تعزيز صوت جميع البلدان، ومن شأن رفع مستوى المساءلة والشفافية ألا يصبّ سوى في مواصلة الإسهام في تحقيق ذلك.

١٨- ومن ثم دُعي الفريق العامل إلى بحث الأسئلة الأربعة التالية: (١) ما إذا كانت الدول الأعضاء تتشاطر الرأي القائل إنه ينبغي تمويل نسبة ٥٠٪ على الأقل من الميزانية البرمجية من الاشتراكات المقدّرة لضمان نزاهة المنظمة وحماية استقلاليتها؛ (٢) ما إذا كانت الدول الأعضاء تشاطر الفريق المستقل رأيه القائل إنه ينبغي أن تمول بالكامل الميزانية البرمجية الأساسية برمتها من مساهمات مرنة غير مخصصة؛ (٣) إذا كانت الدول الأعضاء ستتفق على زيادة الاشتراكات المقدّرة، فاعتباراً من أي تاريخ ينبغي أن تصبح هذه الزيادة سارية المفعول؛ (٤) ما إذا كانت الدول الأعضاء قد وافقت على تقصي نماذج تجديد الموارد بوصفها نوعاً من آليات التمويل (التي من شأنها أن تشمل الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الدول) لتغطية الجزء المتبقي من الميزانية البرمجية الأساسية.

١٩- وأثارت الأسئلة الأربعة نقاشاً زاخراً، وتكلّم العديد من أعضاء الفريق العامل لتبادل آرائهم الأولية، مشيرين إلى أنه سيلزم إجراء المزيد من المشاورات داخل الحكومات الوطنية قبل التمكن من تقديم إجابات قطعية. ولكن اتضح من مداخلات وفود كثيرة أنها ترى الإبقاء على نموذج تمويل المنظمة حالياً ليس استنتاجاً مقبولاً بالنسبة إلى الفريق العامل.

٢٠- وأعرب الفريق العامل عن تأييده عموماً لتمويل الميزانية البرمجية الأساسية للمنظمة تمويلاً مستداماً. وأعربت دول أعضاء كثيرة، من حيث المبدأ، عن تأييدها لتمويل الميزانية البرمجية الأساسية برمتها أو الوظائف الأساسية تمويلاً مرناً حسبما هو مُحدّد بخلاف ذلك، في مرحلة ما في المستقبل. كما أعربت دول أعضاء عديدة عن تأييدها لزيادة الاشتراكات المقدّرة، ولكنها أشارت إلى إمكانية طرح طائفة من الخيارات المتعلقة بالنسبة المئوية الإجمالية للنظر فيها. ولاحظت الدول الأعضاء أنه سيلزم تنفيذ أي زيادة تدريجياً بمرور الوقت، وأنه سيلزم إجراء

مزيد من المشاورات لتقصي الإمكانيات المتاحة بالكامل في هذا الصدد. واعترفت بعض الدول الأعضاء بالقيود المالية الشديدة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وأشارت إلى ضرورة أن تعمل المنظمة بالاستفادة من مواردها المتاحة ومستوى تمويلها الحالي.

٢١- وأعرب الفريق العامل عن تأييده العام لتقصي شكل نموذج تجديد الموارد في المنظمة حسبما اقترحه الفريق المستقل، وذلك لضمان استعداد المانحين لتقديم المساهمات بواسطة هذه المنصة وعدم فقدان أي واحد من المانحين الرئيسيين في حالة تطبيق هذا النموذج، والنظر في مسائل رئيسية أخرى مثل الأجزاء المتعلقة بأنشطة المنظمة التي من شأنها أن تُموّل على أفضل وجه بواسطة هذا النموذج. بيد أن بعض الدول الأعضاء انتابها شعور بعدم اليقين إزاء مدى جدوى نموذج تجديد الموارد في المنظمة، ولكنها ظلت منفتحة حيال إجراء مزيد من المناقشات في هذا الصدد. ومراعاةً من الفريق العامل لذلك، فقد سلّم بميزة التشاور مع الجهات المانحة الرئيسية غير الدول حول نموذج تجديد الموارد.

٢٢- كما واصل الكثير من أعضاء الفريق العامل إمعان النظر في مجالي الشفافية والمساءلة، وأعربوا عن امتنانهم للأمانة على تنفيذها لمختلف المبادرات الرامية إلى إحراز التقدّم في هذين المجالين. وجرى التسليم بأن تلك الجهود تُسهم في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على المُضي قُدماً صوب تزويد المنظمة بتمويل أكثر مرونة. ولكن سعياً إلى زيادة تحسين المساءلة والشفافية، فقد أعيد التأكيد على ضرورة التشاور مع المجلس التنفيذي بشأن مبادرات الأمانة المرتقب تنفيذها، وعلى إيلاء الاعتبار الواجب للتكاليف المتكبدة عنها وتمويلها المقترح.

٢٣- وتبين أن هناك توافقاً عاماً في الآراء فيما بين أعضاء الفريق العامل حول ضرورة مراعاة توصيات الفريق المقبلة لعدة مسائل أُثيرت أثناء المداولات فيما يتعلق بشؤون الحوكمة. وترد أدناه مسائل أثيرت في هذا السياق، ألا وهي الموافقة على الآثار المترتبة طوال العمر على تكاليف القرارات والمقررات المتخذة والموافقة عليها قبل اعتمادها، وكذلك عمليات استعراض الميزانية والموافقة عليها، بما يشمل إعادة تحديد أولوياتها. وقُدّم أيضاً اقتراح بشأن تنظيم دورات إضافية للأجهزة الرئاسية (من قبيل عقد اجتماع إضافي مكرّس للجنة البرنامج والميزانية والإدارة) لمناقشة المسائل المتعلقة بالميزانية، لأنه يلزم إجراء مناقشات موضوعية للتمكّن من الحصول على تعليقات وإرشادات بشأن تلك المسائل.

٢٤- وتلبيةً لطلبات الدول الأعضاء المقدَّمة في اجتماع سابق للفريق العامل، قدَّمت الأمانة عرضاً عن تفاصيل النهج المنقح ٢ب، الذي حدد المهام الأساسية استناداً إلى محتواها أو غرضها، وشمل تقديم الدعم القطري عبر أنحاء جميع المجالات التقنية، والأمراض غير السارية، والمحددات الاجتماعية للصحة. وأوضحت الأمانة تفاصيل النهج ٢ب التقنية الرفيعة المستوى، وعرضت التكاليف المتكبدة عن مختلف العناصر. ودُعي أعضاء الفريق العامل إلى الاطلاع على جدول البيانات المرفق لمواصلة تقصي جميع التفاصيل ذات الصلة.

٢٥- وأعرب العديد من أعضاء الفريق العامل عن تقديرهم لما وردهم من معلومات عن النهج ٢ب بدرجة عالية من التفصيل، مشيرين إلى أنه سيلزم وقت إضافي لتقصي جميع التفاصيل. واقترحت الأمانة عقد جلسة عمل عملية وغير رسمية لمناقشة المعلومات مع أعضاء الفريق العامل المهتمين لفهم التفاصيل بدقة. وقُدّم إيضاح بشأن المقصود بتعبير الدعم القطري عن طريق الإشارة إلى التعاريف الواردة في برنامج العمل العام الثالث عشر[١] والميزانية البرمجية ٢٠٢٠-٢٠٢١ في إطار كل مخرج. وقُدّم اقتراح بشأن مطابقة الخريطة الحرارية مع النهج ٢ب لتوجيه عملية تخصيص الموارد وبلوغ مرحلة تمويل جميع الوظائف بإنصاف.

١ https://www.who.int/about/what-we-do/thirteenth-general-programme-of-work-2019---2023 (تم الاطلاع في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٢١).

٢٦- ووافق الفريق العامل على اقتراح يقضي بقيام الأمانة بتنظيم جلسات عمل بشأن "البحث المتعمق"، بحيث تُنظم بطريقة تلائم مختلف المناطق الزمنية من أجل تقديم المزيد من الإيضاحات عن النهج ٢ب.

٢٧- واتفق الفريق العامل على إحالة الأسئلة الخمسة التالية إلى الدول الأعضاء في اللجان الإقليمية من أجل النظر فيها:

(١) هل تتشاطر الدول الأعضاء الرأي القائل إنه ينبغي تمويل نسبة ٥٠٪ على الأقل من القطاع الأساسي من الميزانية البرمجية للمنظمة من الاشتراكات المقدّرة من أجل ضمان نزاهة المنظمة وحماية استقلاليتها؟

(٢) هل تشاطر الدول الأعضاء الفريق المستقل رأيه القائل إنه ينبغي أن تُموَّل بالكامل الميزانية البرمجية الأساسية برمتها من مساهمات مرنة غير مخصصة؟

(٣) هل تؤيد الدول الأعضاء جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين في موافقتها على طريق المُضي قُدماً في زيادة الاشتراكات المقدّرة واعتماد جدول زمني بشأن تنفيذ زيادتها تدريجياً؟

(٤) هل توافق الدول الأعضاء على تقصي توصية الفريق المستقل القاضية بوضع نموذج لتجديد الموارد لتغطية الجزء المتبقي من القطاع الأساسي من الميزانية البرمجية من جانب الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الدول على حد سواء؟

(٥) ما هي أفضل الممارسات والعبر المستخلصة من تحديد الأولويات في الأقاليم؟

٢٨- واختتم الفريق العامل مناقشته الموضوعية وأشار إلى أن من شأنه أن يعقد اجتماعاً آخر في وقت لاحق من عام ٢٠٢١ لمناقشة العبر المستخلصة بواسطة جلسات عمل بشأن "البحث المتعمق" والتعليقات الواردة من اللجان الإقليمية.

= = =